القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

المدخل المُقدَّم إلى خبيرة الأمم المتحدة المستقلة المعنيّة بتمتّع كبار السنّ بجميع حقوق الإنسان

أبريل 2025

القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

تُعدُّ "القسط لحقوق الإنسان" منظّمة غير حكوميّة مستقلّة، تأسّست عام 2014 على يد المدافع السعودي عن حقوق الإنسان يحيى العسيري، بهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في السعوديّة. واستلهامًا من كلمة "القسط" العربيّة التي تعني "العدالة"، تتبنى القسط نهجًا ثابتًا يرتكز على القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما أننا نقوم في القسط بأبحاث ميدانيّة معمّقة، ونتخرط في مناصرة قانونيّة وعامة على الصعيد الدولي، ونترافع وندافع أيضًا عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، مؤكّدين على حماية الحقوق للجميع دون تمييز.

1. المقدّمة

تتقدّم القسط لحقوق الإنسان بهذا المدخل إلى خبيرة الأمم المتحدة المستقلّة المعنيّة بتمتّع كبار السنّ بجميع حقوق الإنسان، وذلك استجابةً للدعوة إلى تقديم مساهمات قبل زيارتها القطريّة المرتقبة إلى السعوديّة بين 20 و30 أبريل 2025.

إننا نُرحّب بهذه الزيارة ونسعى إلى استغلالها لتقديم مساهمة فعّالة في تسليط الضوء على قضيّة محوريّة، خصوصًا في ظلّ ندرة الزيارات الأمميّة إلى المملكة. فقد رفضت السلطات السعوديّة مرارًا منح خبراء الأمم المتحدة حق الوصول إلى البلاد، وامتنعت عن الردّ على العديد من الطلبات، ما كشف عن رغبة واضحة في تفادي الرقابة والمساءلة. كما مارست السلطات حظرًا على التمثيل العلني، وأسكتت المجتمع المدني، وجرّمت العمل الحقوقي، ما أدّى إلى تقويض الحقوق الأساسيّة وتراجع معايير الحوكمة. عندما واجهت السلطات انتقادات من مراقبين دوليين، لجأت إلى التلاعب بالسرديّة، فأبرزت الثناء وتجاهلت النقد.

وارتبط واقع كبار السن في السعوديّة بسياق حقوقي أوسع يتّسم بانتهاكات ممنهجة واسعة النطاق. وعليه، ركّزت القسط في هذا المدخل على أبرز المحاور التي يتأثر بها كبار السنّ، ومنها: الاحتجاز التعسفي والمعاملة اللاإنسانيّة، وحظر السفر، والتهجير القسري، إضافة إلى العراقيل التي تواجهها الفئات المهمّشة من كبار السنّ. وقد اختتمنا هذه المساهمة بجملة من التوصيات الموجّهة إلى كلّ من الخبيرة الأمميّة والسلطات السعوديّة.

2. الخلفيّة القانونيّة

لم تعتمد السعوديّة دستورًا رسميًّا، بل اكتفت بتطبيق النظام الأساسي للحكم، الذي لم يتضمّن نصوصًا صريحة تكفل الحقوق والحريّات الأساسيّة. كما لم تُقنّن الدولة نظامًا جزائيًّا مكتوبًا، بل تركت تقدير الجرائم والعقوبات لتفسير القضاة. وقد أُعلن في عام 2022 عن قرب إصدار نظام العقوبات التعزيريّة، ليكون أول نظام مكتوب يعالج الجرائم غير المنصوص على عقوبتها شرعًا، لكن السلطات لم تعتمد هذا النظام حتى اليوم.

وفي 6 يناير 2022، أصدرت السعوديّة نظام حقوق كبار السنّ ورعايتهم، ليكون أول قانون يُعنى بهذه الفئة، حيث نصّ على تقديم الدولة للدعم في حال غياب الرعاية الأسريّة، وعلى أولويّة كبار السنّ في الحصول على خدمات أساسيّة مثل الرعاية الصحيّة، وحقّهم في الإقامة مع أسرهم وتلقّي الرعاية منها. ومع ذلك، لم تُظهر السلطات التزامًا حقيقيًّا بتطبيق هذا النظام، واستمرّت في إهمال تنفيذه على أرض الواقع.

3. القضايا الأساسيّة

3.1 الاحتجاز التعسّفي لكبار السن

منذ أن تولّى محمد بن سلمان السلطة في عام 2017، عمدت السلطات إلى تركيز الحكم بشكل متزايد، وشنّت حملات اعتقال تعسّفيّة واسعة النطاق، وأخضعت المعتقلين لمحاكمات جائرة، وأصدرت بحقهم أحكامًا طويلة بالسجن. وقد استهدفت هذه الإجراءات النشطاء والمدافعين عن الإصلاح، وحتى الأفراد الذين عبّروا عن آرائهم علنًا بما لا يتماشى مع الخطاب الرسمي المفروض.

كما وقد استخدمت السلطات السعوديّة أساليب قمعيّة طالت مختلف الفئات في المجتمع، بغضّ النظر عن المهنة أو الخلفيّة أو السنّ. وضمن هذا الإطار، وثّقت القسط حالات كثيرة لأشخاص مسنّين تعرّضوا للاعتقال بسبب ممارستهم حقوقهم الأساسيّة، من بينهم مدافعون حقوقيّون بدأوا نشاطهم منذ عقود، وأكاديميّون بارزون، ورجال دين، ومواطنون متقاعدون. ونظرًا لطول الأحكام الصادرة بحق العديد منهم، بلغ بعض المعتقلين مرحلة الشيخوخة وهم لا يزالون خلف القضبان.

وقد رصدت القسط قائمة مختارة من كبار السنّ المحتجزين تعسّفيًّا على خلفيّة ممارستهم لحقوقهم الأساسيّة، منهم: **عايدة الغامدي**[1] (66 عامًا عند تقديم هذا المدخل)؛ المواطنان النوبيّان المصريان **فرج الله أحمد يوسف**[2] (66 عامًا) **وعادل سيد إبراهيم فقير**[3] (67 عامًا)؛ الصحفي **عبد الرحمن فرحانة**[4] (67-68 عامًا)؛ الداعية **سلمان العودة**[5] (68 عامًا)؛ الداعية **عوض القرني**[6] (68

1القسط لحقوق الإنسان، عايدة الغامدي، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://www.alqst.org/ar/politicalprisoners/aida-al-ghamdi

2القسط لحقوق الإنسان، فرج الله أحمد يوسف، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://alqst.org/ar/politicalprisoners/Farajallah-Ahmed-Yousef

3القسط لحقوق الإنسان، عادل سيد إبراهيم فقير، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://alqst.org/ar/politicalprisoners/adel-sayed-ibrahim-fakir

عامًا)؛ الطبيب النفسي **صبري شلبي**[7] (68 عامًا)؛ الأكاديمي **إبراهيم الفارس** (68-69 عامًا)؛ **زهير كتبي**[8] (71-72 عامًا)؛ الداعية **حسين الراضي**[9] (74-75 عامًا)؛ الداعية **سفر الحوالي** (74-75 عامًا)؛ والمهندس المعماري المتقاعد **أحمد فريد مصطفى**[10] (85-86 عامًا).

في الوقت ذاته، تحتجز السلطات أشخاصًا آخرين يقضون أحكامًا طويلة، ما يعني أنهم سيدخلون مرحلة الشيخوخة وهم داخل السجون. وتشمل هذه الحالات: **عبد الناصر أحمد الحويطي**[11] (53 عامًا)، من قبيلة الحويطات، ويقضي حكمًا بالسجن لمدة 27 عامًا. **محمد الغامدي**[12]، معلّم متقاعد (55 عامًا)، محكوم بالسجن لمدة 20 عامًا. المواطنان النوبيان المصريان **عبد السلام جمعة علي بحر** (59 عامًا) والسيد **هاشم شاطر** (61 عامًا)، ويقضيان أحكامًا بالسجن لمدة 13 و14 عامًا على التوالي. الداعية **محمد الحبيب**[13] (60 عامًا)، محكوم بالسجن لمدة 12 عامًا. الأكاديمي **سعود الهاشمي**[14] (62-63 عامًا)، محكوم بالسجن لمدة 30 عامًا. الداعية **علي بادحدح** (63-64 عامًا)، محكوم بالسجن لمدة 9 أعوام.

4مجموعة منّا لحقوق الإنسان، الصحفي الأردني عبد الرحمن فرحانة، المحتجز في السعوديّة منذ فبراير 2019 (آخر تحديث 2022)
https://menarights.org/en/caseprofile/jordanian-journalist-abdelrahman-farhaneh-disappeared-february-2019-arrest-saudi-arabia

5الديمقراطيّة الآن للعالم العربي، "إبداء السخرية من إنجازات الحكومة": السعودية تسجن سلمان العودة، عالم إصلاحي بارز، 2020
https://dawnmena.org/expressing-cynicism-about-the-governments-achievements-ksa-imprisons-salman-alodah-a-popular-scholar-advocating-for-reform/

6القسط لحقوق الإنسان، عوض القرني، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://www.alqst.org/ar/politicalprisoners/awadh-al-qarni

7هيومن رايتس ووتش، السعوديّة: سجن طبيب نفسي بعد نزاع حول الراتب، 2023
https://www.hrw.org/ar/news/2023/08/03/saudi-arabia-psychiatrist-jailed-after-salary-dispute

8القسط لحقوق الإنسان، زهير كتبي، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://alqst.org/ar/politicalprisoners/zuhair-kutbi

9القسط لحقوق الإنسان، حسين الراضي، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://alqst.org/ar/politicalprisoners/hussain-al-radhi

10القسط لحقوق الإنسان، أحمد فريد مصطفى، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://alqst.org/ar/politicalprisoners/Ahmed-Farid-Mustafa

11القسط لحقوق الإنسان، عبد الناصر أحمد الحويطي، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://alqst.org/ar/politicalprisoners/abdelnasser-ahmad-al-huwaiti

12القسط لحقوق الإنسان، محمد الغامدي، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://alqst.org/ar/politicalprisoners/mohammed-al-ghamidi

13القسط لحقوق الإنسان، محمد الحبيب، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://alqst.org/ar/politicalprisoners/mohammad-al-habib

14القسط لحقوق الإنسان، سعود الهاشمي، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين:
https://alqst.org/ar/politicalprisoners/saud-al-hashimi

سوء المعاملة والإهمال الطبي وتأثيرهما على كبار السنّ من المحتجزين

عانى جميع المحتجزين في نظام السجون السعودي من ظروف احتجاز قاسية، إذ لم تسمح السلطات بأي رقابة مستقلّة على أوضاع السجون.[15] ومع ذلك، تعرّض معتقلو الرأي بشكل خاص لممارسات قاسية ولا إنسانيّة ومهينة خلف القضبان. وقد مارست السلطات السعوديّة بشكل ممنهج الإهمال الطبي المتعمّد، وسوء المعاملة، والإخفاء القسري، ما عرّض حياة السجناء المستهدفين للخطر. كما أخضعت البعض منهم للتعذيب الجسدي والنفسي الشديد.[16]

وتُفاقم هذه المعاملة القاسية الأثر السلبي على كبار السنّ من السجناء، خصوصًا من الناحية الصحيّة، إذ تؤدي إلى تدهور حالاتهم المرضيّة المزمنة وتُسهم في نشوء أمراض جديدة.

منذ اعتقاله في سبتمبر 2017، خضع الداعية **سلمان العودة** (68 عامًا) لمعاملة قاسية داخل السجن، تراوحت بين العزل والانتهاك والإهمال الطبي الشديد. نتيجة لذلك، فقد جزءًا كبيرًا من بصره وسمعه. ولا يزال محتجزًا في سجن الحائر بالرياض، وسط محاكمة مطوّلة وحرمان منتظم من التواصل مع العالم الخارجي.

وفي سجن أبها بمنطقة عسير، يقبع النوبيان المصريّان **فرج الله أحمد يوسف** (66 عامًا) وعادل **سيد إبراهيم فقير** (67 عامًا) رغم إصابتهما بأمراض مزمنة تتطلّب علاجًا دوريًّا. لم يحصل أيٌّ منهما إلا على تواصل محدود مع عائلاتهما، بينما استمرّت معاناتهم الصحّيّة داخل السجن.

من جهة أخرى، حُرم المسؤول الفلسطيني البارز والمقيم منذ فترة طويلة في السعوديّة **محمد الخضري**[17] (86-87 عامًا) من تلقي العلاج الطبي الضروري أثناء احتجازه. وقد كان الخضري يتلقى علاجًا ما بعد عمليّة جراحيّة بسبب السرطان عند اعتقاله تعسّفيًّا في أبريل 2019، لكن حالته الصحيّة تدهورت بشكل خطير بسبب انقطاع العلاج داخل السجن. ولم تُطلق السلطات سراحه إلا في أكتوبر 2022.

15القسط لحقوق الإنسان، تحت أستار الكتمان: السجون ومراكز الاحتجاز في السعوديّة (2021)
https://www.alqst.org/ar/post/shrouded-in-secrecy-prisons-and-detention-centres-in-saudi-arabia

16القسط لحقوق الإنسان، التعذيب في المملكة العربية السعودية وثقافة الإفلات من العقاب (2021)
https://www.alqst.org/ar/post/Torture-in-Saudi-Arabia-Impunity-Reigns

17القسط لحقوق الإنسان، محمد الخضري، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://alqst.org/ar/politicalprisoners/mohammed-al-khudari

وفيّات كبار السن أثناء الاحتجاز

أدّت هذه الممارسات في السنوات الأخيرة إلى حالات وفاة داخل السجون، نتيجة الإهمال الإداري، أو التعذيب، أو الحرمان المتعمّد من العلاج الطبي.

فقد توفي المدافع البارز عن حقوق الإنسان **عبد الله الحامد**[18] في أبريل 2020 عن عمر ناهز 69 عامًا، بعدما رفضت السلطات مرارًا منحه العلاج الطبي الذي كان بأمسّ الحاجة إليه. وكان الحامد يعاني من مرض قلبي خطير، حيث أوصى الأطباء بإجراء عمليّة جراحيّة عاجلة له، لكن السلطات تجاهلت تلك التوصيات، وأجّلت العمليّة لثلاثة أشهر. فسرعان ما أُصيب بسكتة دماغيّة وتوفي بعدها.

وفي مثال آخر بالغ الخطورة، توفي الداعية **أحمد العماري الزهراني**[19] (69 عامًا) بعد إصابته بنزيف دماغي نتيجة تعرّضه للتعذيب في سجن ذهبان بجدّة.

إلى جانب ذلك، لم تتّخذ السلطات أي تدابير فعّالة لحماية السجناء من عنف السجناء الآخرين. وقد تمثّلت أسوأ هذه الحالات في مقتل **موسى القرني**[20]، أحد دعاة الإصلاح السياسي، الذي تعرّض للقتل على يد متطرّفين دينيّين داخل زنزانته في أكتوبر 2021، عن عمر يناهز 67 عامًا. وكان القرني قد تقدّم بعدة شكاوى إلى إدارة السجن يُحذّر فيها من التهديدات التي يتعرّض لها، لكن السلطات تجاهلت تلك التحذيرات.

ورغم خطورة هذه الوقائع، لم تفتح السلطات السعوديّة أي تحقيق جاد بشأن هذه الوفيّات.

18القسط لحقوق الإنسان، عبد الله الحامد، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://www.alqst.org/ar/politicalprisoners/abdullah-al-hamid

19القسط لحقوق الإنسان، أحمد العماري الزهراني، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://www.alqst.org/ar/prisonersofconscience/Ahmed-al-Amari-al-Zahrani

20القسط لحقوق الإنسان، موسى القرني، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://www.alqst.org/ar/politicalprisoners/musa-al-qarni

3.2 حظر السفر المفروض على كبار السن

واصلت السلطات السعوديّة فرض قيود صارمة على معتقلي الرأي المُفرج عنهم، بمن فيهم كبار السن، إذ فرضت عليهم بشكل روتيني حظرًا تعسّفيًّا على السفر والعمل واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. كما عمدت إلى فرض "قيود غير رسميّة" على السفر دون أي أساس قضائي أو قرار وزاري، ووسّعت هذه القيود لتشمل أفراد أسر المحتجزين، في نمط واضح من العقاب الجماعي.

وقد أثّر هذا الحظر بشكل بالغ على حياة الضحايا، خصوصًا كبار السن، الذين حُرموا من السفر لتلقي الرعاية الصحّيّة المتخصّصة في الخارج، أو من زيارة أقاربهم ولمّ شملهم مع أحبّائهم خارج البلاد. وعليه، نتج عن ذلك تدهور ملحوظ في الحالة الجسديّة والنفسيّة والعاطفيّة، ليس فقط للمستهدفين بشكل مباشر، بل أيضًا لأسرهم.

ورغم الإفراج عن عدد من كبار السن، واصل القضاء فرض قيود على حرّيّتهم في التنقل. من بين هؤلاء: الأكاديمي **عبد الرحمن الشميري**[21] (75-76 عامًا)، ويواجه حظر سفر لمدّة 15 عامًا؛ **سعد إبراهيم الماضي**[22] (75 عامًا)، ويخضع لحظر سفر مدّته 16 عامًا؛ المحامي **سليمان الرشودي**[23](87-88 عامًا)، ويواجه حظرًا مدّته 15 عامًا.

إلى جانب ذلك، فرض القضاء حظرًا على سفر عدد من النشطاء الحقوقيّين، سيمتد إلى فترة شيخوختهم، منهم: المدافع عن حقوق الإنسان **عبد الرحمن الحامد**[24] (62-63 عامًا)، ويخضع لحظر مدّته 9 سنوات؛ المدافع عن حقوق الإنسان **محمد القحطاني**[25] (59-60 عامًا)، والذي

21القسط لحقوق الإنسان، عبد الرحمن الشميري، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://www.alqst.org/ar/politicalprisoners/abdul-rahman-al-shumayri

22القسط لحقوق الإنسان، سعد إبراهيم الماضي، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://www.alqst.org/ar/politicalprisoners/Saad-al-Madhi

23القسط لحقوق الإنسان، سليمان الرشودي، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://www.alqst.org/ar/politicalprisoners/sulaiman-al-rashudi

24القسط لحقوق الإنسان، عبدالرحمن الحامد، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://www.alqst.org/ar/politicalprisoners/abdulrahman-al-hamid

25القسط لحقوق الإنسان، محمد القحطاني، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://alqst.org/ar/politicalprisoners/mohammed-al-qahtani

قد فُرض عليه حظر مدّته 10 سنوات؛ المدافع عن حقوق الإنسان **عبد الكريم الخضر**[26] (58-59 عامًا)، ويخضع لحظر مدّته 10 سنوات.

وفي الوقت نفسه، استمرّت السلطات في فرض قيود صارمة على نشاط عدد من معتقلي الرأي المُفرج عنهم من كبار السن، من بينهم: الناشطتان في مجال حقوق المرأة **عزيزة اليوسف**[27](67-68 عامًا) و**عائشة المانع**[28] (76-77 عامًا)؛ المحامي **إبراهيم المديميغ**[29] (82-83 عامًا).

3.3 التهجير القسري وتأثيره على كبار السن

مارست السلطات السعوديّة على مدى سنوات طويلة الاستيلاء التعسّفي على الأراضي وتهجير السكّان قسرًا، وسرّعت وتيرة هذه الممارسات في الأعوام الأخيرة. وأثناء تنفيذ مشاريعها "التنمويّة"، تجاهلت حقوق السكان، بما في ذلك حقّهم في التعويض المناسب أو في الحصول على سكن بديل. وقد ألحقت هذه السياسات أضرارًا جسيمة بكبار السن، الذين يواجهون تحدّيات إضافية، منها صعوبات في التنقّل، وتفكّك الروابط العائليّة والاجتماعيّة، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحّيّة والخدمات الأساسيّة الأخرى.

كما وتجسّدت أبرز هذه الانتهاكات في مشروع مدينة نيوم العملاقة في منطقة تبوك، حيث انتهكت السلطات حقوق السكان المحليّين من أجل إخلاء الأراضي لصالح المشروع. ورغم ادّعاء السلطات أن المنطقة "أرض بكر"، إلا أنها ظلّت مأهولة لقرون، خصوصًا من جانب قبيلة الحويطات التي يُقدّر عدد أفرادها بحوالي 20 ألف نسمة. وكشفت أبحاث القسط أن السلطات السعوديّة جرّدت السكان من ممتلكاتهم بشكل غير قانوني، وشرعت في طردهم قسرًا من منازلهم.[30]

26القسط لحقوق الإنسان، عبد الكريم الخضر، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://www.alqst.org/ar/prisonersofconscience/abdulkarim-al-khodr

27القسط لحقوق الإنسان، عزيزة اليوسف، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://www.alqst.org/ar/politicalprisoners/aziza-al-yousef

28القسط لحقوق الإنسان، عائشة المانع، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://alqst.org/ar/politicalprisoners/aisha-al-mana

29القسط لحقوق الإنسان، إبراهيم المديميغ، قاعدة بيانات المعتقلين السياسيّين
https://www.alqst.org/ar/politicalprisoners/ibrahim-al-mudaimeegh

30القسط لحقوق الإنسان، الجانب المظلم من مشروع نيوم: مصادرة أراضي سكان المنطقة وتهجيرهم ومتابعتهم قضائيًّا (2023)

وعندما حاول أفراد من القبيلة مقاومة التهجير بصورة سلميّة أو كشف الانتهاكات التي تعرّضوا لها، واجهوا الاعتقال والملاحقة بموجب نظام مكافحة الإرهاب. وعليه، حُكم على ما لا يقلّ عن 15 شخصًا منهم بالسجن لمدد تتراوح بين 15 و50 عامًا، بينما أصدرت المحاكم أحكامًا بالإعدام بحق خمسة آخرين. ومن بين المحتجزين تعسفيًّا من كبار السن، يبرز اسم إبراهيم صباح العميري الحويطي، وهو رجل في السبعينيّات من عمره، اعتُقل في مايو 2023 بسبب معارضته للتهجير.

3.4 العوائق التي تحول دون تمتّع كبار السن من الفئات المهمّشة بحقوقهم الإنسانيّة

واجه كبار السن في السعوديّة عوائق كبيرة تعرقل تمتّعهم الكامل بحقوقهم، لا سيما الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة. ورغم أن القوانين لا تنصّ صراحةً على التمييز ضدّهم على أساس العمر، إلا أنّ كبار السن يتعرّضون لانتهاكات مركّبة تتقاطع مع هويّاتهم الأخرى المهمّشة. فتُفاقم هذه العوامل المتداخلة من حجم الانتهاكات، وتترك أثرًا غير متناسب في حياة كثير منهم.

الأشخاص عديمو الجنسيّة (البدون)

يعيش في السعوديّة عدد كبير من الأشخاص عديمي الجنسيّة (المُقدّر عددهم بين 70,000 و250,000 شخص)، ويُعرفون محليًّا باسم "البدون" (أي "بدون جنسية"). وتتمثّل أبرز فئاتهم في أحفاد القبائل الرُّحَّل التي كانت تتنقّل في الجزيرة العربيّة، و"المواليد" الذين وُلدوا لعائلات جاءت إلى البلاد في سياق الحج أو العمرة. وبغضّ النظر عن أسباب انعدام الجنسيّة، فقد واجه البدون مشاقًّا يوميّة شملت كلّ جوانب حياتهم، من التعليم إلى الصحّة والعمل والحياة الأسريّة.

وتحمّل كبار السن من عديمي الجنسيّة تبعات قاسية بشكل خاص. لم تضمن السلطات لهم حق العلاج الطبي، ما ضاعف من المخاطر الصحّيّة في سن متقدّمة. كما حُرموا من حق العمل أو الكسب، دون أن توفر السلطات لهم أي دعم مالي أو نظام تقاعد.

النساء

استمرّت منظومة ولاية الرجل في تقييد حياة النساء السعوديّات حتى في مراحل الشيخوخة، رغم بعض التعديلات التي روّجت لها السلطات مؤخّرًا. ورغم ترويج السلطات لنظام الأحوال الشخصيّة الصادر عام 2022 باعتباره "إصلاحًا تقدّميًّا"، إلا أنه عزّز وكرّس مظاهر التمييز القائمة، لا سيما في قضايا الزواج والطلاق والحضانة والميراث. وأسهمت هذه الأحكام المجحفة في تعميق التمييز الاقتصادي بحق النساء، بما يشمل النساء في مراحل متقدّمة من العمر. فقد تفاقمت التداعيات الصحيّة على كبيرات السن نتيجة استمرار القيود على حريّتهنَّ في التنقّل والوصول إلى الخدمات.[31]

كما احتوى القانون على ثغرات قانونيّة تسمح باستمرار التأويلات التعسّفيّة. ولا يزال "العقوق" جريمة موجّهة ضدّ النساء اللواتي لا يمتثلنَ لأوامر أوليائهنَّ (الأب أو الزوج أو الأخ أو حتى الابن)، ما أبقى النساء تحت رحمة ولاية الرجل، وجعلهنَّ عرضة للعنف المنزلي. وقد ولّد هذا الخلل في ميزان القوة آثارًا شديدة على حياة النساء، خصوصًا كبيرات السن.

العمّال المهاجرون

رغم تنفيذ إصلاحات محدودة، حافظت السعوديّة إلى حدّ كبير على نظام الكفالة، وهو الإطار التعاقدي الاستغلالي الذي يُلزم العمّال الأجانب بالارتباط بكفيل محلي. ونتيجة لذلك، ظلّ العمّال المهاجرون، الذين يشكّلون نحو 80% من قوّة العمل في القطاع الخاص (حوالي 10 ملايين عامل)، عرضةً للاستغلال وسوء المعاملة.

وغالبًا ما يعود هؤلاء العمّال إلى بلدانهم قبل بلوغ سنّ التقاعد، إلا أن الانتهاكات التي تعرّضوا لها، مثل سرقة الأجور وظروف العمل القاسية، تترك آثارًا اقتصاديّة ومادّيّة دائمة تمتدّ إلى مرحلة الشيخوخة.

31هالة الدوسري، أثر المعايير الجندريّة على صحّة النساء في السعوديّة، معهد دول الخليج العربيّو في واشنطن (2017)
https://agsiw.org/ar/effect-gender-norms-womens-health-saudi-arabia-ar

4. التوصيات

توصيات إلى إلى خبيرة الأمم المتحدة المستقلة المعنيّة بتمتّع كبار السنّ بجميع حقوق الإنسان:

- معالجة هذه القضايا المتداخلة أثناء الزيارة وفي التقرير النهائي، والمطالبة بالاطلاع على حالات فرديّة محدّدة، لا سيّما كبار السنّ المحتجزين تعسّفيًّا أو الخاضعين لحظر سفر؛

- حثّ السلطات السعوديّة على تنفيذ التوصيات الواردة أدناه.

التوصيات للسلطات السعودية:

- ضمان التكريس القانوني والفعلي الكامل للحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والإفراج الفوري وغير المشروط عن كل معتقلي الرأي بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان المعتقلات لممارسة حرياتهنَّ الأساسيّة والمعتقلين الذين ما زالوا محتجزين رغم انقضاء مدة محكوميتهم؛

- وضع الحد لممارسة التعذيب والمعاملة القاسية بما في ذلك التوقيف المطول بمعزل عن العالم الخارجي والحجز الانفرادي، والتحقيق في كل ادعاءات التعذيب والمعاملة القاسية وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز، بتحقيقاتٍ سريعة وفعالة وشفّافة ومحاسبة كل المتورطين وتوفير الإنصاف الفعال للضحايا بما يتوافق مع المعايير الدولية؛

- الرفع الفوري لجميع القيود المتبقية، وخاصة حظر السفر، المفروضة على أولئك الذين أُفرج عنهم بشروط من السجن بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات؛

- وضع حد لممارسة هدم المنازل بغير حق والتهجير القسري لسكانها، ووضع آليات استشارة مع السكان والتأكّد من الإخطار المسبق وتقديم التعويضات اللائقة على الخسائر؛

- العمل على تجنيس كافة الأفراد عديمي الجنسية والمصادقة على اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، وكذلك اتفاقية عام 1961 بشأن تخفيض حالات انعدام الجنسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- الإلغاء المباشر لنظام الولاية وإنهاء القوانين والممارسات التي تميز ضد المرأة؛

- تعديل قانون الأحوال الشخصية (الأسرة) بحيث يحمي حقوق المرأة والطفل بشكل كامل؛

- إلغاء نظام الكفالة والمصادقة على الاتفاقية الدوليّة لحماية حقوق جميع العمّال المهاجرين وأفراد أسرهم وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية 189 عن عاملات المنازل؛

- وضع حد لممارسة هدم المنازل بغير حق والتهجير القسري لسكانها، ووضع آليات استشارة مع السكان والتأكّد من الإخطار المسبق وتقديم التعويضات اللائقة على الخسائر؛

Contact@ALQST.ORG 02073851311 ALQST.ORG @ALQST_ORG @ALQST.ORG
Unit 24.7, Coda Studios, 189 Munster Rd, Fulham, London SW6 6AW | Registration no: 09093387